العلاقات الإيرانية – السعودية للفترة ما بين
1997 – 2008

م . م . علي محمد حسين العامري
مركز الدراسات الدولية / جامعة بغداد

المقدمة:

تكتسب العلاقات الإيرانية – السعودية أهمية خاصة في تشكيل منظومة العلاقات الإيرانية الخليجية وذلك بحكم الثقل السياسي والتاريخي والديني والاقتصادي الذي تمثله الدولتان.

وقد أدركت إيران منذ ولاية الرئيس رافسنجاني ومن بعده الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي لأهمية العلاقة مع المملكة العربية السعودية لكونها الدولة الكبرى في منظومة مجلس التعاون الخليجي وكونها مفتاحا لعلاقات إيرانية_عربية متوازنة لذلك شهدت العلاقات الإيرانية_السعودية في العقدين الأخيرين درجة عالية من التنسيق السياسي والاقتصادي تجسدت بتبادل الزيارات للبلدين وعلى أعلى المستويات.

فضلا عن الأهمية التي تحضي بها الدولتين على الصعيد العالمي والإقليمي كونهما يتمتعان بميزة جيو إستراتيجية / اقتصادية تكاد تكون مشتركة منحت الدولتين موقعا محوريا في سياسات واهتمامات القوى الدولية والإقليمية في منطقة تضم بين جنباتها اكبر مخزون نفطي في العالم مما يتيح لهما لعب دور مؤكد في تقرير العديد من القضايا ذات الصلة بالمصالح والأهداف التي تتطلع إليها أطراف بعينها في كل من البيئتين الإقليمية والدولية والتي تنعكس بصورة أو بأخرى على سلوك طرفي العلاقة تجاه الأخر مما يجعلها تزدهر في بعض الأحيان وتنحسر في أحيان أخرى وبحسب المتغيرات التي تمليها البيئتين الإقليمية والدولية.

وهذا البحث هو محاولة لتقصي حقيقة تلك العلاقة وتتبع مسيرتها بالتركيز على حقبتين مهمتين في تاريخ العلاقات الإيرانية_السعودية هما حقبة الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي والولاية الأولى للرئيس محمود احمدي نجاد.معتمدين فيه على المنهج الوصفي التحليلي..واذا ما اعتمدنا المنهج التاريخي فهو للحفاظ على مسار العلاقة بين الطرفين.

وبهدف تأشير جوانب تلك العلاقة وابراز معطياتها وأبعادها اعتمادنا هيكلية تنطوي على ثلاث مباحث :

الأول/ تمهيدي تناولنا فيه حقبة رافسنجاني (1989–1997)لأهميتها واتصالها بالحقبة التي تليها.في حين انصرف الثاني/ إلى تطور العلاقات الإيرانية–السعودية في ظل ولاية الرئيس محمد

خاتمي(1997–2005).أما الثالث/ فسيكون منصبا على الفترة الأولى من حكم الرئيس محمود احمدي نجاد (2005–2008) تحت عنوان السعودية وطموحات إيران الإقليمية في ظل ولاية الرئيس احمدي نجاد فضلا عن المقدمة والخاتمة.

المبحث الأول:

تطور العلاقات الإيرانية–السعودية للحقبة الواقعة ما بين عامي 1989–1997

بغض النظر عن الخلاف الذي كان قائما بين إيران والسعودية حيال الحرب العراقية–الإيرانية (1980–1988)واختلاف وجهات النظر بين الطرفين للسبل الكفيلة بحلها،ومباحثاتهما التي بدأت منذ منتصف عام 1986في هذا المجال،فبين إيران والسعودية مسائل وقضايا خلافية أخرى أبرزها قضايا الحج والاوبيك..فقد وصلت الخلافات بين الدولتين إلى أشدها على اثر هبوط أسعار النفط في حينه إذ كانت القيادة الإيرانية ترى بأن صادرات النفط السعودي هي العامل الرئيس في انهيار الأسعار(1).

وفي تموز 1987،توترت العلاقات بين الطرفين بشكل كبير في حوادث الحج التي تمخضت عن مقتل عدد من الحجاج الايرانيين من قبل القوات الامنية السعودية – بحسب المصادر الايرانية – مما أدى الى تفاقم الازمة القائمة بينهما ، اذ اعتبر الخميني المرشد الاعلى في ايران وقتها (بأن إسلام السعودية على الطريقة .. الأمريكية.. وإننا إذا أغضضنا الطرف عن اعتداءات العراق علينا،فجريمة آل سعود بقتل الحجاج الإيرانيين،لايمكن التغاضي عنهم) كما أعلنت السعودية بعد تلك الحوادث ، إن إيران استهدفت السيطرة على المسجد الحرام.. والإخلال بمراسم الحج ، وإعلان حكومة إسلامية في الحجاز .. واكتشاف مواد متفجرة مع الحجاج الإيرانيين(2).وما فتيء السجال وتبادل الاتهامات قائما بين الطرفين بشأن مسألة الحج، اذ كان الطرف الايراني يتهم السلطات السعودية بمنع الحجاج الايرانيين من ممارسة طقوسهم بحرية..والطرف السعودي يؤكد على ان الحج ليس مكانا للجدل الفكري والهتافات السياسية.

حيث إن مسألة حوادث الحج التي تكررت مرات عديدة خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، تعد من اخطر المسائل التي هددت العلاقات الدبلوماسية بين إيران والسعودية...إذ سببت الحادثة المذكورة بالفعل ، قطع العلاقات السياسية و الدبلوماسية بينهما للفترة ما بين عامي 1988–1989 بعد إن أبعدت السلطات السعودية في كانون الثاني 1989 جميع الدبلوماسيين العاملين

لدى المملكة ، على وفق اتهام السعودية للجانب الايراني بأنه ، يستغل موسم الحج للأغراض السياسية .. وان إيران حاولت المساس بالمصالح الأساسية للمملكة وتعرضها لحرية الملاحة في الخليج من وجهة النظر السعودية(3).

بعد انتهاء ولاية الرئيس علي خامنئي ، وتولي علي اكبر هاشمي رافسنجاني 1989-1997 رئاسة الجمهورية الإسلامية في إيران ، ظهرت بعض المؤشرات لإمكانية فتح صفحة جديدة في العلاقات بين إيران من جهة ، والسعودية ودول مجلس التعاون من جهة أخرى ، حيث بررت الأخيرة موقفها الداعم للعراق في حرب الثمان سنوات، بأنه جاء نتيجة تحول ساحة الحرب إلى الأراضي العراقية ، حين شعرت السعودية إن من واجبها مساعدة العراق لاستعادة أراضيه.. وإنها تحملت الكثير من التجاوزات والتحديات الإيرانية ضدها(4).

وفي هذا السياق، وبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، أخذت مسيرة التقارب بينهما مظاهر عدة، من أهمها (المحادثات السرية) التي عقدت بين البلدين في جنيف شباط 1989، وحضور إيران اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي في جدة من نفس العام.. فضلا عن إنهاء إيران مقاطعتها لموسم الحج(5).

كما إن الإحداث والتطورات الإقليمية والدولية التي شهدها العالم مطلع عقد التسعينات ، كدخول القوات العراقية إلى الكويت 1990 ، وتفكك الاتحاد السوفيتي 1991 ، وبروز الولايات المتحدة كقطب أوحد في العالم ، قد اثر بشكل واضح في طبيعة التوجهات السياسة الخارجية الإيرانية ، الأمر الذي احدث تحولا ملحوظا في العلاقات الإيرانية _ السعودية خاصة بعد إن اتخذت إيران خطوات ايجابية نحو دعم العلاقة مع السعودية والابتعاد عن المواجهة بين الطرفين على المستوى الإيديولوجي والطائفي ، غير إن مخاوف إيران من اختلال توازن القوى لصالح الولايات المتحدة ، قد ينعكس في زيادة تحديات الأمن والاستقرار في المنطقة لصالح الأخيرة ، التي تمكنت ولأول مرة، من فرض هيمنتها الكاملة على منطقة الخليج العربي(6).

وفي ظل معطيات الواقع السياسي والدولي الجديد،ولاسيما الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة ، أدركت إيران بأنها ليست بعيدة عن محاولات الاستهداف الامريكي / الغربي لتكريس عزلتها الدولية وبالتالي احداث تغيرات هيكلية لبعض النظم السياسية القائمة في المنطقة ومن بينها النظام الايراني.

ومن جانب اخر فأن مواقف الدول الخليجية التي اكدت على ضرورة التدخل و الوجود العسكري الامريكي في اعقاب الاحتلال العراقي للكويت ، قد ساعد على ترسيخ السياسات و

البرامج الامريكية الجديدة في المنطقة ، وتأتي السعودية في مقدمة هذه الدول لما تتمتع به من موقع قيادي في المنطقة ، الامر الذي ادى الى اتساع الفجوة بينها و بين ايران .. و قد تجلى ذلك من خلال التنافس الشديد بين الطرفين على الصعيد الايديولوجي و بأنواع شتى ولاسيما التنافس في منطقة اسيا الوسطى والقوقاز و كذلك في افغانستان ، لتقويض النفوذ الايراني فيها(7).

ولما ادركت القيادة الايرانية بأن التطورات والتحولات السياسية الكبرى التي طرأت على المنطقة والعالم ، والتي نتجت عنها توازنات اقليمية و دولية جديدة ليست في صالحها و بما يؤكد عزلتها ، عمدت الى ابداء المرونة في سياستها الخارجية بما يفضي الى تحسين علاقاتها مع دول المنطقة ويبعدها عن المشكلات المثيرة للتوتر والصراعات الدولية و بما يعزز مكانتها الاقليمية و مصالحها السياسية و الاقتصادية ، اذ كانت اولى تجليات هذه السياسة السعي الى التقارب مع السعودية كمدخل لتنمية علاقاتها مع دول المنطقة و كانت الخطوة الاولى بهذا الاتجاه ، لجوئها الى استئناف العلاقات الدبلوماسية معها في اذار 1991، اذ اتفق الجانبان على عدد الإيرانيين المسموح لهم بأداء مناسك الحج،(مع بقاء هذه القضية مثار جدل ونزاع حاد بين الطرفين)،وعقب هذا التقارب،جرت اتصالات على مستوى عال بين البلدين..ففي نيسان من العام ذاته التقى الرئيس الإيراني الأسبق رافسنجاني بالملك فهد بن عبد العزيز (1982_2006)في الرياض ثم قيام سعود الفيصل وزير الخارجية بزيارة طهران في حزيران من نفس العام..(8).

لكن يبدو ان وراء هذا التقارب مصالح واهداف لكلا الطرفين ، فعلى الرغم من ان هذه الزيارات المتبادلة ذات طابع بروتوكولي ، غير انها افصحت عن مؤشرات اكدت على ان صناع القرار في كلا البلدين قد ادركا ما يجري في البيئتين الاقليمية والدولية والقيام بالفعل الذي يحقق مصالحهما القومية ولاسيما ايران التي تسعى الى كسر عزلتها السياسية على الصعيد الاقليمي والعالمي من جانب ، والدخول الى السوق النفطية بفاعلية لتحقيق مصالحها الاقتصادية من جانب اخر.

وبقدر ما آلت إليه سياسة السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي بأتجاه تحسين العلاقات مع إيران، كانت الأخيرة في ظل حكومة الرئيس رافسنجاني متحمسة إلى ذلك لسببين : الأول / هو حاجة إيران إلى توثيق علاقاتها وتجنب العزلة الإقليمية، والثاني / رغبة إيران في انتهاج سياسة خارجية قوية ومستقلة، إذ لجأ رافسنجاني في أيلول 1993 إلى التقرب من القيادة السعودية بهدف مساندة إيران على زيادة حصة إنتاجها في منظمة الاوبيك،والتي نجم عنها

دعوات رسمية للقيادة الإيرانية بزيارة الرياض وقد حدث ذلك بالفعل..غير إن دعوة إيران للملك فهد نجم عنها خلافات داخلية،بين المحافظين والمعتدلين وقيام بعض الشخصيات الدينية الإيرانية بالتهجم على القيادة السعودية في الصحافة الإيرانية الأمر الذي أدى إلى انتكاسة في العلاقات بين البلدين(9)وازدادت سوءا نتيجة حالة التوتر على مسألة الحج ابتداء من موسم حج عام 1994(10).

ومع حلول عام 1995، شهدت العلاقات توترا حادا بين الطرفين حين شنت عناصر مسلحة هجوما بالقنابل على مكتب بعثة تدريب الحرس الوطني السعودية الأمريكية وفي حزيران 1996 قامت عناصر مماثلة بالقيام بتفجير الثكنات العسكرية الأمريكية في (ميناء الخبر)السعودي على سواحل الخليج العربي حيث أشارت هيئة التحقيقات في وزارة الداخلية السعودية إلى إن الحادثين المذكورين هما من تدبير إيران، وتورطت فيهما جماعة سعودية تطلق على نفسها (حزب الله السعودي)(11).

ان التوتر الذي شاب العلاقات بين الطرفين ، كان بسبب سلوك الجناح المتشدد في القيادة الايرانية حيث ان سلوكها المعادي للنظام السعودي ورموزه قد خلق ازمة القت بظلالها على المستوى الذي وصلت اليه العلاقات الايرانية السعودية في السنوات الاخيرة من ولاية الرئيس رافسنجاني .

المبحث الثاني:

العلاقات الإيرانية-السعودية في ظل ولاية الرئيس محمد خاتمي 1997-2005

ان المتغيرات الاقليمية والدولية التي تبلورت مع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي،جعلت القيادة في إيران تدرك بأن أهداف الثورة الإيرانية ولاسيما مبدأ تصدير الثورة لايمكن الاستمرار فيه..كما صاحب ذلك بروز قيادات جديدة ترى إن الحفاظ على الثورة والنظام الجمهوري الإسلامي لم يستقيم مع طبيعة تلك المتغيرات والتوازنات الجديدة باعتماد الرؤية الخمينية ، الأمر الذي ساعد على بروز سياسيين بارزين أمثال رافسنجاني ثم الإصلاحي محمد خاتمي(*) الذين مارسوا السياسة بعيدا عن منطق التشدد واللجوء الى تخفيف حدة الخطاب الايديولوجي الذي كان سائدا في ظل ولاية الرئيس الاسبق علي خامنئي (المرشد الاعلى الحالي في ايران) وذلك بالاعتماد على منطق الدولة وقواعد اللعبة السياسية القائمة على قدر من

الواقعية في التعاطي مع المتغيرات الدولية والإقليمية الأمر الذي أدى إلى تطور علاقات إيران الخارجية ولاسيما علاقاتها مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي_مع تولي رافسنجاني الرئاسة منذ عام 1989 هذا الاخير تبنى منهجا واقعيا يخالف تماما التوجهات الإيرانية الخارجية إبان ولاية الرئيس علي خامنئي التي هيمنت عليها الرؤية الخمينية وتميزت بطابع إيديولوجي وخطاب سياسي متشدد.

غير إن الانطلاقة الحقيقية للعلاقات الإيرانية – السعودية كانت بعد تولي الاصلاحي محمد خاتمي رئاسة الجمهورية بعد انتهاء ولاية رافسنجاني عام 1997 ، حيث كان توليه السلطة سببا في تحسين العلاقات بين البلدين ، الى حد بعيد من خلال إدراك القيادة إلايرانية بأن الالتقاء الإيراني_السعودي هو الطريق المؤدي إلى تحسين العلاقات الإيرانية _ الخليجية فضلا عن إن المشروع الإصلاحي الذي جاء به خاتمي كان مشروعا مبني على الاعتدال ويطرح فكرة حوار الحضارات ويستبعد فكرة تصدير الثورة والتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة ويسعى إلى التواصل بدل المواجهة(12).

فمنذ توليه السلطة في أيار 1997، تبنى هذا البرنامج الانفتاحي المبني على المصالحة مع المجتمع الدولي وإزالة مصطلح تصدير الثورة وهذا ما أكده بقوله"إن رأس أولوياتي الإستراتيجية الخارجية هو تعزيز العلاقات وتوثيقها مع الوطن العربي"(13).

وقد أدرك خاتمي إن مفتاح التقارب مع العرب ولاسيما الدول الخليجية هو السعودية لأنها تعد وبلا شك الحليف الأقوى للولايات المتحدة الأمريكية تلك الأخيرة التي تفرض حصارا على تحركات النظام الإسلامي في إيران(14) هذا من جانب ، ومن جانب اخر فأن ايران تسعى الى كسب الطرف العربي الاقوى لتدعيم مكانتها ونفوذها في المنطقة وكسرا لحالة الجمود التي اتسمت به سياسة ايران الخارجية عقب الثورة الاسلامية.

في مقابل ذلك وجدت المملكة العربية السعودية بأن علاقاتها مع إيران مع وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة سيفضي إلى تطورات ايجابية ويخلق جوا من التفاهم المشترك في المجالات السياسية والدبلوماسية الذي بدوره سيعكس تحسنا في علاقاتها الاقتصادية مع إيران في مجال النفط والتجارة(15).

اذ يبدو إن كلا الطرفين يسعيان إلى التقارب وان ما وراء هذا التقارب عدد كبير من المصالح والأهداف..لذلك شهدت العلاقات الإيرانية_السعودية في العقد الأخير درجة عالية من التنسيق السياسي والاقتصادي ترجمتها زيارات المسئولين للبلدين خاصة وإنها كانت على مستوى

رفيع إيرانيا وسعوديا وقد توجت هذه العلاقات الأخذة بالتصاعد والنمو بتوقيع الاتفاقية الأمنية بين البلدين في طهران في نيسان / ابريل 2001(16).

اذ وقع الاتفاقية عن الجانب السعودي ، وزير الداخلية الامير نايف بن عبد العزيز وعن الجانب الايراني نظيره عبد الواحد موسوي لاري (وقد جاءت الاتفاقية لتتضمن العديد من مجالات التعاون الامني و توثيق اواصر الصداقة بين البلدين ، وتدعيما للروابط الاسلامية والثقافية بين شعبيهما وتقديرا للفوائد التي يمكن ان تعم البلدين نتيجة لتعزيز التعاون الامني بينهما ، اتفقتا وفقا للانظمة والقوانين المعمول بها في كلا البلدين على الاتي)(17):

1. **انشاء منتدى امني للحوار الاستراتيجي بين البلدين يهدف الى رصد الاخطار المشتركة التي تهدد امن البلدين واقامة الية مشتركة لمواجهة هذه الاخطار.**
2. **التعاون في مجال مكافحة الجريمة المنظمة وتزوير الوثائق الرسمية والارهاب الدولي و محاربة جرائم الثراء غير المشروع والجرائم الاقتصادية من خلال التصدي لعمليات غسيل الاموال و غيرها و مكافحة جرائم تهريب الاسلحة والبضائع و الاثار و التراث الثقافي.**
3. **التعاون في مجال الانقاذ البحري والتسلل الغير مشروع.**
4. **التعاون في مجال مكافحة المخدرات (تجارة واستهلاكا).**
5. **التعاون في مجال التدريب الامني لقوات الشرطة و تبادل الخبرات والمعلومات الامنية .**
6. **منع الهجرة الغير قانونية و فرض الرقابة على الحدود والمياه الاقليمية والتصدي للاختراقات الغير قانونية .**
7. **وضع تسهيلات اكبر للحجاج الايرانيين في موسمي الحج والعمرة والغاء خطر سفر الايرانيين الى الاراضي السعودية في غير رحلات الحج بالمقابل سمحت السلطات الايرانية بفتح ابوابها امام السعوديين و الخليجيين بصفة عامة دون الحاجة للحصول على تأشيرة دخول اذا كانت مدة اقامتهم في ايران لاتتجاوز ثلاثة اشهر.**
8. **اقامة معارض تجارية وصناعية بين البلدين.**
9. **حرية انتقال المواطنين بين البلدين (حرية امن المواطنين) وفقا للانظمة المعمول بها في كل دولة بما يحفز نمو التبادل التجاري بينهما على الزيادة المضطردة والعمل على مكافحة كل من شانه الاضرار بالعلاقات الاقتصادية المتبادلة.**
10. **تحجيم مجالات المعارضة في كلا البلدين.**

في معرض تقييم الاتفاقية السالفة الذكر يذهب العديد من المعنيين بالشأن الخليجي الى القول بأنها مثلت مرحلة مهمة في تاريخ العلاقة بين الدولتين وعلى مستوى النظام الاقليمي الخليجي نظرا للاعتبارات الاتية :

- **أهمية الدولتين في تشكيل وترسيخ السياسات الأمنية في الخليج فضلا عن اقتناع الطرفين بأن العلاقات بينهما قد وصلت مرحلة مهمة و بحسب الخطاب الرسمي و الإعلامي الإيراني والسعودي الذي تجسد بإشادة كل منهما بالاتفاقية الأمنية.**
- **برغم الطابع الأمني التقليدي للاتفاقية كونها تنطوي على مواجهة قضايا تهريب المخدرات والجريمة المنظمة والتدريب الأمني والإنقاذ البحري وغسيل الأموال ، فأن دلالاتها السياسية أكثر بكثير من تلك المسائل الفنية ، ويمكن ان تعد مقدمة لتعاون امني على مستوى الاقليم الخليجي و بناء على ان الامن يعد مفتاح التنمية وضمان الاستقرار السياسي فأن أهمية الاتفاقية تكمن في تعزيز عناصر الثقة بين دول الخليج وإيران .. بما يضمن الاستقرار السياسي والعسكري لدول المنطقة.**
- **أما على الصعيد الإقليمي العربي فأن الاتفاقية الأمنية تعد مؤشرا مهما على طريق تطبيع العلاقات الإيرانية _العربية من خلال التوصل الى اتفاقيات مماثلة مع دول الخليج و إنها تحمل مضمونا أعمق واشمل إقليميا يرمي إلى تنقية أجواء العلاقات الإيرانية_العربية ولاسيما مع مصر لإحداث حالة من التوازن الاستراتيجي إزاء التحالف التركي_الإسرائيلي المدعوم من قبل الولايات المتحدة (*) و اذا ما تحقق لايران ذلك فسيكون لها اطلالة على القارة الإفريقية في إطار سعيها الدءوب لتوسيع دائرة علاقاتها الدولية من اجل كسر العزلة التي تحاول الولايات المتحدة فرضها عليها منذ الثورة الإيرانية(18).**
- **وعلى الصعيد الدولي فأن الاتفاقية الأمنية تعد انتقاصا الى حد ما من فرض الوجود العسكري الأجنبي ولاسيما الأمريكي في الخليج..فبقدر ما كانت السعودية تدرك أهمية الوجود العسكري في المنطقة منذ الاحتلال العراقي للكويت لدواع أمنية مبررة بقدر ما تبدلت هذه الرؤية بعد المطالبة برحيلها حين أصبح وجودها عبئا ثقيلا على الخزانة السعودية (19) من ناحية ، وتحت ضغوط تمثلت بالاستياء الشعبي من بقاء القوات الامريكية على اراضيها ، ورفض بعض القوى الاقليمية ولاسيما ايران لهذا الوجود فضلا عن قوى عربية واسلامية تحت ظروف كانت تبدو فيها الولايات المتحدة طرفا معاديا للعرب والمسلمين مما سبب لها حرجا كبيرا في محيطها العربي والاسلامي من ناحية اخرى .**

كما إن الولايات المتحدة تنظر إلى تلك الاتفاقية على أنها خطوة لتدخل إيران في منطقة الخليج بعد تدعيم علاقاتها بدوله ولاسيما السعودية مما يؤدي إلى حالة من الانفراج في العلاقات الإيرانية _ السعودية فضلا عن علاقات إيران مع كل من روسيا الاتحادية والصين والهند مما يتيح لإيران كسر كافة القيود التي تحاول الولايات المتحدة فرضها على إيران هذا إلى جانب خوف الولايات المتحدة من إن تؤدي الاتفاقية الأمنية إلى إثارة موضوع الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة والذي تسعى إيران لإبعاده باعتباره يمثل تهديدا لأمنها القومي(20).

وعلى الرغم مما تقدم فان تحسن العلاقات الإيرانية _ السعودية من الخيارات التي قد تخدم المصالح الأمريكية في منطقة الخليج لان التقارب الإيراني مع السعودية لا يمكن فصله عن محاولة تقاربها مع الولايات المتحدة والغرب فهي تدرك إن تحسن علاقاتها مع جيرانها في الخليج العربي ولاسيما السعودية باعتبارها البلد الأهم في المنطقة _من المنظور الأمريكي_هو البوابة لمد الجسور مع الولايات المتحدة لذلك فأن إيران اختارت التعامل مع السعودية و قد يكون هذا الحماس الشديد من قبل المسئولين في بعض دول الخليج والسعودية خاصة ، هو لتوثيق العلاقات مع إيران ولم يكن ليتم لولا الدفع الأمريكي بهذا الاتجاه(21).

على الرغم مما تقدم فأن زيارة الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى المملكة العربية السعودية والتي اختتمها في 14 أيلول /سبتمبر 2002 وقام خلالها بأداء مناسك العمرة ولقاء الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولي العهد(الملك حاليا) وكبار المسئولين السعوديين لم تحظ تلك الزيارة بما تستحقه من اهتمام من قبل وسائل الإعلام العربية والأجنبية بالرغم من أهميتها لاسيما في ظل سخونة التفاعلات المحيطة بكل من الدولتين رغم حرص كل منهما على إبراز الطابع غير الرسمي لتلك الزيارة(22).

كذلك فأن ما تناقلته الإنباء عما جرى في اجتماع (مجلس الأمن القومي الإيراني) عشية زيارة خاتمي إلى جدة مما يشير بوضوح إلى تحول في السياسة الخارجية الإيرانية تجاه الدول العربية وان ثمة قناعة لدى قادة إيران بأن مواجهة المخاطر المحدقة بالمنطقة تستلزم مزيدا من التقارب والتنسيق مع الدول العربية عموما والخليجية خصوصا الأمر الذي انعكس مباشرة في زيارة خاتمي للسعودية.. ومن الملفت للنظر إن ما تسرب عن ذلك الاجتماع العالي المستوى مقترحات تتعلق بالتعاون الإقليمي بين إيران والدول العربية الأخرى غير الخليجية ولاسيما تلك التي لا تزال علاقاتها مع طهران متوترة مثل مصر..وهذه إشارة أخرى على جدية إيران في رغبتها التنسيق مع الإطراف العربية لأنها تدرك إن المشاركة المصرية في أي ترتيبات إقليمية تمثل شرطا

ضروريا لنجاحها(23). ويذكر ان رغبة الرئيس خاتمي و دعواته بهذا الاتجاه ، قد وجدت قبولا لدى بعض الاوساط السياسية و الدينية في مصر ولاسيما الدعوة التي وجهت اليه لزيارة الازهر خلال فترة ولايته .

في ضوء ما تقدم يغدو بالإمكان القول إن صناع القرار في العربية السعودية ادركو اهمية التفاعل مع ايران ودورها في أي ترتيبات أمنية في المستقبل المنظور وإيران بالمقابل تدرك أهمية التعاون مع السعودية ومجلس التعاون ..وان كان هناك ثمة أمور معلقة بين الطرفين كقضية الجزر الإماراتية الثلاث فذلك يتوقف على نوايا ايران التي كانت وما زالت ترفض عرض هذه القضية على التحكيم الدولي.

فبعد خروج العراق من المعادلة الإقليمية وجدت السعودية إن خيار التقارب مع إيران واحدا من بين الخيارات المتاحة أمامها ففضلت إقامة هذا الاتفاق الامني معها.. والذي أعطاها حافزا اكبر هو تحسن علاقات البلدين بعد تولي الرئيس محمد خاتمي الحكم في إيران.اذ عكست الاتفاقية الأمنية بين إيران والسعودية جملة من الحقائق من بينها إنها مثلت مرحلة جديدة على صعيد التفاعلات الإيرانية _الخليجية بشكل عام والعلاقات الإيرانية _السعودية بشكل خاص خلال حقبة الرئيس خاتمي وهي الحقبة التي شهدت أحداث أيلول وما تلاها من تداعيات دولية وإقليمية أولها الاحتلال الأمريكي لأفغانستان في أعقاب تلك الأحداث وبدايات أزمة إيران النووية مطلع عام 2002 مع الغرب والولايات المتحدة،ثم احتلال العراق وإسقاط نظامه في نيسان 2003 والتي انعكست سلبا على طبيعة التفاعلات الإقليمية القائمة في المنطقة.

فقد فرضت أحداث أيلول وتداعياتها تحديات خطيرة وغير مسبوقة على منطقة الخليج العربي وطرحت الكثير من التساؤلات حول مستقبل العلاقات الخليجية_الأمريكية في ضوء الانتقادات الخليجية للسياسات الأمريكية ومستقبل علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع إيران في ضوء التقارب الإيراني_الخليجي والتعاون الأمريكي_الإيراني فيما يسمى ب(الحملة العالمية ضد الارهاب) على الاقل في بواكيرها الاولى فضلا عن تزايد الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة .

وحين شرعت الولايات المتحدة بتنفيذ إستراتجيتها الأمنية الجديدة التي ساقها العقل الأمريكي لمحاربة الإرهاب باحتلال أفغانستان ثم احتلال العراق على خلفية اتهامه بحيازة أسلحة الدمار الشامل ورعايته للإرهاب فأن إدارة الرئيس السابق (جورج دبليو بوش) وعملا بالوثيقة التي صدرت عن البيت الأبيض وتحت عنوان (اتحاد التطرف مع التكنولوجيا الخطرة في دول محور الشر)أكدت على مخاطر امتلاك إيران لقدرات نووية الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى بدء التوتر في

العلاقات الأمريكية_ الإيرانية والذي اتخذ اتجاهات شتى مع تفاقم الأزمة النووية الإيرانية ولاسيما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق فقد شكلت الأزمة بين الولايات المتحدة والعراق ومن ثم احتلاله عسكريا تحديا خطيرا لكل من إيران ودول مجلس التعاون الخليجي فعلى الجانب الإيراني ارتبط موقف طهران من احتمالات العدوان على العراق ارتباطا قويا بالمصالح الإيرانية بالخليج حيث يتعارض هذا الغزو مع سعي إيران لدعم وجودها ونفوذها في إقليم الخليج عبر نزع أسباب التوتر مع العراق وتقوية العلاقات مع بقية دول الخليج وعبر الحد من النفوذ الأمريكي ولاسيما بعد وضع إيران ضمن دول محور الشر مع العراق وكوريا الشمالية... فإيران تدرك إن نجاح الغزو الأمريكي للعراق سيكون مقدمة للاعتداء عليها أو على الأقل احتوائها وخنقها داخل حدودها كما انها قد يتيح لإسرائيل وجودا في العراق بالقرب منها ومن ثم فأن معادلة العلاقات الإقليمية في الخليج سوف تشهد اختراقا إسرائيليا غير مسبوق في ظل الرعاية والحماية الأمريكية(24).

أما على المستوى الخليجي فان التحديات لا تقل خطورة عن تلك التي تواجهها إيران حيث أصبح النظام الإقليمي برمته قريبا من مراكز تخطيط السياسة العالمية مما يفرض تحديين رئيسين يواجهان دولة عربية على صعيد إعادة صياغة الأمن الإقليمي الخليجي : أولهما خطورة قيام الولايات المتحدة بشن عدوان عليها والثاني اهتزاز ثقة البناء ألتحالفي بين أمريكا ودول مجلس التعاون وتنامي الاتجاهات الشعبية المعارضة للوجود العسكري.

ولذلك فان دول المجلس لم يكن أمامها سوى السعي إلى الحيلولة دون وقوع عدوان ضد العراق والإسراع بتحديد السياسات التي يجب إن تقوم بها لمواجهة المتغيرات الجديدة في حال وقوع العدوان وإسقاط النظام العراقي..وكذلك العمل على إعادة تأسيس أنماط جديدة من العلاقات مع الولايات المتحدة تهدف إلى استعادة الثقة والبحث في حدود الدور الأمريكي في الخليج..وان كان العمل في هذا الاتجاه لايمكن إن يتم بدون بلورة سياسة جديدة للعلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران واحتمالات التقارب الإيراني–الأمريكي في هذا الشأن(25).

فبعد الاحتلال الأمريكي للعراق وتغيير نظام الحكم فيه لم يعد الأخير مصدر تهديد كما كان سائدا آنذاك وبخاصة ضد جيرانه الأقرب السعودية و الكويت فالخطر العراقي على المنطقة لم يعد تمددا أو تهديدا بغزو أو احتلال وضم أراضي الغير بل إن التهديد _كما يذهب البعض_ يأتي من طبيعة التغيير الذي جرى في العراق ومن دوامة الفوضى والصراع الطائفي والمذهبي وهو أمر له مدلولاته السياسية وانعكاساته ليس فقط على الكيانات العراقية بل يتعداه إلى الأمن الإقليمي في المنطقة برمتها(26).

الأمر الذي يدعو كل من إيران والسعودية إلى تدعيم علاقاتهما وتنسيق جهودهما المشتركة في تعزيز وحدة العراق وبلورة مواقف جادة تجاه محاولات تقسيمه إلى دولة شيعية ودولة سنية وأخرى كردية لكي تنأى بنفسها عن تداعيات حمى التقسيم الذي قد يطال النظام الإقليمي الشرق أوسطي برمته.

فإذا كانت السعودية تخشى تقسيم العراق واستبعاده من معادلة القوة والتوازن في المنطقة العربية فأن إيران تخشى ذلك التقسيم أيضا غير إنها لا تخشى استبعاد القوة العراقية من المعادلة الإقليمية لان ذلك يصب في صالح ثقلها الإقليمي بل إن تقسيم العراق سيعني لها إقامة دولة شيعية في الجنوب تشكل مركزا قويا لنفوذها في المنطقة العربية..لكن بالمقابل عليها إن تقبل بإقامة دولة كردية في شمال العراق وهو ما يجعل شبح انتقال عدوى النزعة الاستقلالية إلى الأقليات في إيران غير بعيد .. كما إن طرح فكرة تقسيم العراق من شأنه إن يرسي مبدأ قابل للتكرار في المنطقة وهذا ما تدركه جيدا كل من السعودية وإيران ولاسيما السعودية نظرا لتمتع إيران بنظام حكم أكثر ديمقراطية وأكثر اقترابا من الحريات السياسية وهو ما تفقده السعودية وان كان نظامها السياسي من أكثر النظم الحاكمة في الخليج والعالم العربي استقرارا.. غير إن التدهور الحاصل في العلاقات مع الولايات المتحدة لابد إن يثير قلق الأسرة الحاكمة في السعودية من أي احتمالات لتدخل أمريكي بشكل أو بأخر بعد الانتهاء من الملف العراقي(27).

وفيما يخص قضية مكافحة الإرهاب كواحدة من القضايا التي تتباعد فيها المواقف والسياسات السعودية عن مواقف وسياسات إيران فرغم إن الأخيرة قدمت عونا كبيرا للولايات المتحدة في حملتها العالمية ضد الإرهاب ولاسيما في مراحلها العسكرية الأولى ضد أفغانستان فأن تأييد إيران للولايات المتحدة ظل مشروطا على الدوام بتحفظات مبدئية- في مقابل موقف السعودية الذي كان ولا يزال اقل تحفظا من موقف إيران .. وقد تمثل ذلك في الإجراء الذي اتخذته واشنطن بأدراج بعض منظمات المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي ضمن لائحة الإرهاب ... هذا التعسف الأمريكي لم يقابل من السعودية بأي رد عملي بل تعرضت المملكة كذلك لضغوط سياسية وإعلامية شديدة من قبل الولايات المتحدة لوقف تقديم المساعدات الاقتصادية لأسر الشهداء الفلسطينيين حيث تعد الولايات المتحدة ذلك مساهمة من السعودية في التشجيع على الإرهاب(28).

المبحث الثالث :

السعودية.وطموحات إيران الإقليمية في ظل ولاية الرئيس احمدي نجاد 2005-2008

بعد تولي محمود احمدي نجاد – الذي يمثل الجناح المتشدد في القيادة الإيرانية – السلطة في أعقاب فوزه في الانتخابات الرئاسية التي جرت منتصف عام 2005 ، عادت إيران إلى الساحة الإقليمية والدولية،بخطابها السياسي المؤدلج وعدائها الشديد للغرب والولايات المتحدة.
ومما يعبر عن ذلك هو سعيها لان تكون قوة إقليمية لا يمكن إنكارها وبدونها لا يمكن معالجة أي قضية إقليمية مهما كانت أهميتها وان استعدادها للقيام بهذا الدور الإقليمي يأتي من رؤية القيادة الإيرانية بأنها تمتلك مقومات الدولة القائد في المعادلة الإقليمية وتهدف إلى حمل الآخرين للقبول بها كقوة إقليمية وإنها مفتاح الحل لكل مشكلات المنطقة.

وتلك هي الملامح الأساسية لسياسة الرئيس احمدي نجاد والتي وصفها (علي لاريجاني) مستشاره الأمني – بعد انتخابات الرئاسة – بأنها تؤسس لعلاقات إستراتيجية مع الدول المجاورة وتسعى إلى ترتيبات وتحالفات إقليمية جديدة .. وأضاف إن الولايات المتحدة ترمي إلى استبعاد إيران من المعادلة الإقليمية فعلى إيران إن تسعى إلى رفع قوتها لتصبح قوة جيو-إستراتيجية(29). وحين تقلص الخطر الأمريكي على إيران بعد تورط الولايات المتحدة في العراق وفشل سياستها الأمنية فيه شعرت إيران بمزيد من الاندفاع باتجاه تحقيق أهدافها الإقليمية فعلى سبيل المثال وردا على تعليق روحاني " إلى أي مكان تتوجه إيران فإنها تواجه الولايات المتحدة " إشارة لوجودها في العراق قال المفاوض الإيراني موسويان " ذلك صحيح .. ولكن هناك جانب أخر لهذه الحقيقة .. إلى أي مكان تتوجه الولايات المتحدة فأنها تواجه إيران"(30)

وعلى الرغم من استمرار تدعيم علاقاتها مع السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي – في ظل ولاية الرئيس احمدي نجاد والزيارات المتبادلة بين الدولتين وعلى أعلى المستويات غير إن دول الخليج تشعر بالقلق حيال أهداف إيران وتوجهات سياستها الخارجية ، ومما يدعو إلى هذا القلق كما يذهب اليه بعض المعنيون بالشأن الخليجي ، هو سجلها السابق وإمكانية استغلالها لبعض المؤيدين لسياستها من الطائفة الشيعية في بلدان الخليج العربية(31) .. ويتعاظم هذا الهاجس مع قوة النفوذ الايراني في اطار مسار العملية السياسية الجارية في العراق بكل ما يمثله الاخير من امتداد جيو سياسي مع دول الخليج العربية.

وفي اطار التنافس القائم بين الطرفين على النفوذ ، يمكن القول بأن لأيران في المقابل مخاوف من استغلال السعودية للمكونات الايرانية من القوميات الاخرى غير الفارسية والتي ينتمي بعضها كما هو معروف الى الطائفة السنية كالبلوش والبشتون و غيرهم.

وعلى صعيد طموحات إيران النووية فقد أعلن الرئيس احمدي نجاد عن امتلاك بلاده لتقنياتها عبر عمليات تخصيب اليورانيوم تلك التقنيات منحت إيران قدرة تفاوضية وخطوة متقدمة باتجاه تعزيز دورها كقوة كبيرة في النظام الإقليمي .. وتمكنها من إن تربط قضيتها النووية بالوجود الأمريكي في المنطقة وبالمستقبل السياسي لكل من العراق وأفغانستان حيث عرضت على الإدارة الأمريكية استخدام نفوذها للمساعدة على تحقيق الاستقرار في هذين البلدين في مقابل إن تبدي الولايات المتحدة تسامحا اكبر مع برنامجها النووي .. أي أنها تسعى إلى جعل الاستقرار الإقليمي رهنا بالسياسات الأمريكية تجاه القضية النووية(32).

هذا فضلا عن قدرتها في إفشال المشروع الأمريكي لحل القضية الفلسطينية من خلال نفوذها الواسع لدى اثنين من بين أهم الفصائل الفلسطينية (حماس والجهاد الإسلامي) ناهيك عن تحالفها مع سوريا ونفوذها في لبنان من خلال تحالفها مع حزب الله.. الأمر الذي يجعلها تمسك بأهم نقاط ضعف الولايات المتحدة.

وفي الآتي أهم التطورات التي رافقت علاقات إيران بالسعودية ودول مجلس التعاون الخليجي في ضوء تطورات أزمة الملف النووي الإيراني وتجاذبات تلك الأزمة بين إيران والولايات المتحدة وتداعياتها الإقليمية:

مع تصاعد أزمة إيران النووية وجدت دول مجلس التعاون الخليجي ولاسيما السعودية بأن تطوير إيران لبرنامجها النووي يمثل خطرا يهدد مصير المنطقة وفضلا عن ذلك فان عدم إفصاح الحكومة الإيرانية عن مصير الجزر الإماراتية الثلاث التي تحتلها إيران ما يثير مخاوف دول الخليج لحقوق تاريخية تمتد عليها سيادة تلك الدول مما دعي الأخيرة إلى زيادة نفقاتها العسكرية الدفاعية والتي بلغت للفترة الواقعة بين 2004-2007 نحو سبعين مليار دولار(33) مما يدعو الى القول بأن ايران بسلوكها هذا انما تشجع على اطلاق سباق تسلح جديد في المنطقة ، وهو ما تسعى اليه الولايات المتحدة لزيادة مبيعاتها من السلاح من ناحية ، وللاستفادة من الوضع المضطرب في المنطقة لكي تجعل دول الخليج العربية في حالة من الاعتمادية الدائمة عليها لأبقائها تحت مظلتها الأمنية من ناحية اخرى.

وحين عبرت إيران عدم استجابتها لقرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية القاضي بإحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن بشأن تعليق نشاطاتها في تخصيب اليورانيوم مما دعا إلى صدور قرار مجلس الأمن في نيسان 2006 يفرض عقوبات اقتصادية وتجارية ضد إيران .. في مقابل ذلك أقدمت الأخيرة على إجراء مناورات عسكرية في مياه الخليج في أيلول من نفس العام تلك المناورات التي كانت تنطوي على مضامين عدة من بينها(34):

1. إن إيران قادرة على الحاق الأذى بالقوات والقواعد الأمريكية في منطقة الخليج من خلال ما تملكه من أسلحة متطورة ولاسيما في ميدان الصواريخ البالستية.
2. التهديد بغلق مضيق هرمز بوجه الملاحة البحرية الذي من شأنه التأثير على صادرات النفط الخليجية مما يفضي إلى حدوث أزمة طاقة عالمية.
3. إن دول الخليج ستكون المتضرر الأول إذا ما تعرضت إيران لهجوم عسكري ينطلق من أراضيها.

وفي أعقاب زيارة نائب الرئيس الأمريكي السابق (ديك تشيني)لعدد من دول المنطقة في أيار/مايو 2007 لتعزيز جبهة التحالف ضد إيران وتحجيم طموحاتها النووية قامت الأخيرة بإطلاق التهديدات وعلى لسان اقرب مستشاري المرشد الأعلى للثورة الإسلامية ووزير الدفاع الأسبق (علي شمخاني)حين هدد بضرب المنشآت النفطية لدول الخليج العربية إذا ما هاجمت الولايات المتحدة بلاده مما أدى إلى تصعيد حدة التوتر بين الطرفين الأمريكي والإيراني إلى الحد الذي دفع الكثير من المراقبين إلى ترجيح احتمالات المواجهة العسكرية(35)والتي إذا ما حدثت سوف تخلف تداعيات خطيرة تعصف بما تبقى من بواعث الأمن والاستقرار ليس في الخليج العربي فحسب بل إنها سوف تطال منطقة الشرق الأوسط برمتها.

كما إن المواجهة بين واشنطن وطهران حول البرنامج النووي الإيراني من جهة وجولة تصفية الحسابات من جهة أخرى لابد من إن تضع دول مجلس التعاون في دائرة الخطر الدائم ولاسيما في ظل التحذيرات التي صدرت عن الجانب الأمريكي من إن هزيمة الولايات المتحدة في العراق ستنعكس سلبا على دول المنطقة(36)في مقابل ذلك تأتي التحذيرات الإيرانية المتكررة بالرد والاستهداف المباشر لدول المنطقة بما يشمل الأهداف العسكرية والإستراتيجية والنفطية(37)على الرغم من التطمينات التي صدرت عن السعودية ودول مجلس التعاون لإيران ومنها ما جاء على لسان وزير الداخلية السعودي نايف بن عبد العزيز في حزيران/يونيو 2007 "بأن دول الخليج لم تكون منصة لأي هجوم عسكري على إيران"(38)فضلا عن تأكيد دول المجلس الأخرى عن موقف

بلادهم المعارض للحل العسكري لازمة الملف النووي الإيراني ورفض استخدام أراضيها لأي عمل عسكري ضد إيران.

غير إن الخطاب السياسي في إيران كان يحمل في طياته لغة تصعيديه مباشرة إلى الدول الخليجية مما رفع من مؤشرات القلق لديها إذ بدأت الأخيرة ولاسيما السعودية تفصح عن هذا القلق من إن تؤدي هذه الأزمة إلى نزاع مسلح جديد في المنطقة وتترك تداعيات خطيرة على العالم.خاصة إذا ما علمنا إن احتمالات المواجهة والحشد والتصعيد العسكري بين الطرفين قد تزامن مع تحذيرات مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي الذي أكد "إن اصطفاف مجلس التعاون مع الأمريكيين بشأن برنامج إيران النووي سيكون خطأ سياسي من قبلهم"(39).

الأمر الذي دعا السعودية إلى تحميل إيران مسؤولية التصعيد حين أشار وزير خارجيتها سعود الفيصل على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة "إن الخطاب الإيراني يعكس انحدارا نحو المواجهة في ظل وضع متوتر وخطير وفي منطقة مضطربة أصلا..وإننا في غاية القلق من احتمالات المواجهة ونأمل إن يتم تسوية الأزمة من خلال التفاوض"(40).

و يذهب البعض الى إن دول الخليج العربية تخشى من تحرك بعض المؤيدين لسياسة إيران من الجالية الإيرانية بهدف تقويض الأمن والاستقرار وقد جاءت هذه المخاوف من خلال تقرير نشرته إحدى الصحف الأمريكية في حزيران / يونيو 2007 عن مسئول إيراني أكد على"إن الصواريخ البالستية التي ستطلقها إيران على أهدافها في منطقة الخليج..في الساعة الأولى من الهجوم الأمريكي ستكون مرافقة لدعم الجماعات الموالية لإيران(41) ناهيك عن إن السعودية ومعها دول مجلس التعاون الخليجي لا تنظر بارتياح تجاه احتمالات تحول إيران إلى قوة نووية لا يؤمن جانبها(42) و على وفق ما أشارت اليه بعض المصادر ، بأن ايران تسعى إلى تأكيد ذلك عن طريق طرحها مشاريع ترتيبات أمنية بينها وبين دول الخليج العربية على وفق رؤيتها لقيام نظام امني في المنطقة تلك الرؤيا تنطوي على رفضها التام بالوجود العسكري الأجنبي .. و رفض اي عناصر خارجية في الترتيبات الأمنية(43).

لذلك لجأت دول الخليج العربية إلى أسلوب الحوار مع إيران تفاديا لقيام عمل عسكري ضدها تكون نتائجه كارثية على المنطقة برمتها..وقد تجلى ذلك في دعوة الرئيس الإيراني احمدي نجاد لحضور قمة الدوحة لدول مجلس التعاون الخليجي الذي عقد في آذار/مارس 2007 . من اجل أن تحصل على تطمينات من مخاطر البرنامج النووي الإيراني على المنطقة وفي حال تطور الأزمة إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة..بيد إن الرئيس الإيراني لم يكن يحمل معه أي

مبادرة من شأنها إن تزيل هذا القلق مركزا فقط على إنشاء منظمتين: احدهما للتعاون الاقتصادي والأخرى للتعاون الأمني(44).

الخاتمة :

في ضوء ما تقدم ، فأن ايران باتت اليوم لاعبا فاعلا و مؤثرا في العديد من القضايا وبؤر التوتر في المنطقة ، اي انها يمكن ان تلعب دورا ايجابيا في التخفيف من حدة التوتر القائم ، و يمكن ان تفعل العكس..كما هو الحال في المشهد السياسي و الامني في العراق و المشاريع السلمية الجارية لتسوية القضية الفلسطينية كالمشروع الامريكي و المشروع السعودي "المبادرة العربية" و كذا الحال في المشهد السياسي في لبنان .. و حتى الصراع الجاري في اليمن بين الحوثيين والحكومة اليمنية والذي تمدد اخيرا ليصل الحدود السعودية.

هذا فضلا عن حرفيتها العالية في ادارة ازمتها النووية مع خصومها ، من خلال لعبة المساومة السياسية و المطاولة و كسب الوقت و بأشكال شتى من اجل المضي في تطوير برنامجها النووي لبلوغ المستويات التي ترغب بها في تعاطيها مع خصومها في تلك الازمة وصولا الى تحقيق طموحاتها النووية وتعزيز دورها و مكانتها الاقليمية..مع مراعاة التوازنات الدولية و الاقليمية ، و بحسب ادراكها للمعادلة الاقليمية القائمة في المنطقة.

أذ يغدو بالأمكان القول ، أن دول الخليج العربية ، بدأت تدرك أهمية الدور الأيراني المتنامي الذي لا يمكن تجاهله في أي ترتيبات سياسية أو اقتصادية و حتى أمنية مقبلة .. لأنها بلا شك ، أضحت لاعبا أساسيا بين عدة لاعبين في المنطقة و تطمح لأن تكون اللاعب الأول هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فأن السعودية باتت تدرك بأن اقدامها على الأصطفاف تماما مع الولايات المتحدة الأمريكية في اطار سياستها في المنطقة بشكل عام ، وسلوكها المعادي حيال ايران بشكل خاص ، قد يفقدها وزنها الأقليمي في المعادلة الأقليمية و موقعها المؤثر في العالم الأسلامي .. في اطار التنافس القائم بينها وبين القيادة الايرانية ، ولاسيما جناحها المتشدد – سواء كان ذلك على السيادة الأقليمية أو على زعامة العالم الاسلامي.

كما ان ايران في سعيها لأمتلاك (رادع نووي) ، ومهما تكن فاعلية هذا الرادع ، مؤثرة أو عديمة التأثير – حيال سياسات الخنق التي تعتمدها الولايات المتحدة ضد ايران – فأن هذا الرادع ليس موجها بالضرورة الى جوارها القريب (السعودية و منظومة دول الخليج العربية)، لاسيما بعد قيام الولايات المتحدة بنشر صواريخها على اراضي الأخيرة بمواجهة ايران – بل انها تسعى الى امتلاك هذا الرادع لتعطي زخما مضافا الى قدراتها العسكرية غير التقليدية (منظومة الصواريخ البالستية) ضد التهديدات المحتملة في اطار صراعها مع الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين .. واذا ما أرادت ايران أن تستخدم أدواتها الأخرى ، والتي تتمثل ببعض حلفائها أو المؤيدين

لسياساتها في بؤر الصراع والتوتر المعروفة ، فأنها يمكن ان تلعب دورا سلبيا فيها بما يعرض أمن دول المنطقة واستقرارية نظمها السياسية لخطر التهديد الدائم .الأمر الذي يدعو السعودية و بعض دول مجلس التعاون الخليجي ، و في اطار توسيع رقعة علاقاتها الدولية ، ولكي تبعد المنطقة عن خطر المواجهات العسكرية المحتملة ، الى تفضيل اسلوب الحوارمع ايران أولا والسعي بعد ذلك الى قيام ترتيبات أمنية مشتركة معها بعيدا عن التدخلات الخارجية .

غير ان ذلك يتوقف على قبول أو رفض هذا الطرف أو ذاك في قيام تلك الترتيبات الأمنية وعلى من يحتل موقع القائد في توجيه التفاعلات الأقليمية .. هذا من جانب ، ومن جانب اخر يأتي الوجود العسكري الأجنبي المرفوض ايرانيا ، فضلا عن مستقبل الوجود العسكري الأمريكي بشكل خاص و مبررات هذا الوجود ونوايا الأدارة الأمريكية و مدى صدقيتها في التخلي عنه بعد انتهاء مهمتها في المنطقة .. كل ذلك يعد من بين اهم المحددات التي تحول دون قيام اي ترتيبات امنية او سياسية و حتى اقتصادية بين الأطراف الأقليمية في المنطقة من دون وجود المظلة الأمريكية الأمنية .. على اساس ان الولايات المتحدة قوة كونية وان مصالحها الحيوية العالمية في هذه المنطقة او تلك ، تقتضي وجودها وانتشارها ، بكل ما يفرضه ذلك من استحقاقات على اطراف النظام الأقليمي التي عليها ان تذعن لسياسات الولايات المتحدة ، وبعكسه فأنها تمتلك اسباب القوة وأساليب توظيفها و بطرق شتى لتطويع هذا الطرف أو ذاك .

و اخيرا .. فأن ما جرى من حوار بين الطرفين الايراني والسعودي بشأن التعاون الأمني، هو حوار يعتريه القصور وتنقصه الجدية – على الرغم من اهميته – في منطقة لا تحتمل مزيدا من الأزمات والصراعات، لاسيما محاولات ايران في لعب دور الدولة العظمى في المنطقة – المرفوض دوليا و اقليميا – .. وكذلك السعودية التي لا ترضى بوجود طرف اقليمي منافس يزاحمها على دورها و مكانتها في العالمين العربي والأسلامي.

المصادر و الهوامش :

(1) انظر بهذا الصدد ، تصريح رئيس وزراء إيران الأسبق مير حسين موسوي في محمد جاسم النداوي السياسة الإيرانية إزاء الخليج العربي في الثمانينيات مركز دراسات الخليج العربي / جامعة البصرة 1990 ص ص 138- 139.

(2) أشارت صحيفة (صوت العدالة) الايرانية في عددها الصادر في 26 آب 2002 ، بأن نحو 400 حاج ايراني قتلو في تلك الأحداث ، و هي نقلا عن محمد سالم الكواز العلاقات الإيرانية – السعودية 1979-2001 "دراسة سياسية" مجلة دراسات إقليمية / جامعة الموصل ع(7) تموز 2007 ص 283

(3) انظر بهذا الصدد علي محمد حسين العامري (السياسة الخارجية السعودية حيال الولايات المتحدة الأمريكية 1964- 1988) رسالة ماجستير غير منشورة كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد 1989 ص ص 186-187.

(4) نقلا عن محمد سالم الكواز العلاقات الإيرانية – السعودية ،م س ذ.

(5) صحيفة الجزيرة السعودية الرياض في 10/2/ 2002.

(6) انظر محمد سالم الكواز، م . س . ص 285.

(7) نقلا عن نفس المصدر ص 286.

(8) انظر نفس المصدر ص 288.

(9) فهد مزيان الخزار العلاقات الإيرانية – السعودية .. التطورات الراهنة وأفاق المستقبل مركز الدراسات الإيرانية / جامعة البصرة 2003 ص ص 6-7.

(10) نفس المصدر ص 7.

(11) نفس المصدر ص ص 7-8.

(*) ولد علي أكبر هاشمي رافسنجاني عام 1934 في احدى قرى اقليم قرمان جنوب شرق ايران اكمل دراسته الثانوية و عمل في الزراعة ثم تتلمذ على يد الخميني و آخرين – حصل على مرتبة حجة الاسلام (وهي درجة علمية مرموقة في الدراسات الاسلامية) نهاية الخمسينات اعتقل من قبل سلطات الشاه عام 1963 و سيق الى الخدمة العسكرية ، واعتقل مرات عدة للفترة الواقعة بين عام 1964_ 1978 و في اعقاب الثورة الايرانية عام 1979 عينه الخميني عضوا في المجلس الثوري و شارك في تأسيس حزب الجمهورية الاسلامية فضلا عن توليه منصب وزير الداخلية _ عام 1979 و نائب القائد العام للقوات المسلحة 1988 وانتخب عام 1989 رئيسا للجمهورية خلفا ل(علي خامنئي) و استمر حتى عام 1997. أما محمد خاتمي فقد ولد عام 1943 في بلدة اردكان قرب مدينة يزد وسط ايران درس العلوم الدينية في مدينة قم وانضم الى حركة الخميني حصل على درجة جامعية في الفلسفة ثم درس العلوم السياسية و القانون ، وعين بعد الثورة الايرانية رئيسا للمعهد الاسلامي في هامبورك بالمانيا ، ثم عمل وزيرا للثقافة و الأرشاد الأسلامي للفترة ما بين 1982- 1992 ثم انتخب في ايار 1997 رئيسا لايران بأغلبية 20 مليون صوت واستمر في السلطة حتى انتخابات حزيران

2005 حيث تولى الرئاسة بعده محمود أحمدي نجاد. و يعد خاتمي واحدا من ابرز دعاة الاصلاح السياسي و الانفتاح على الغرب

(12) انظر محمد سالم الكواز م. س. ذ. ص ص 290- 291 .

(13) نقلا عن نفس المصدر ص 291.

(14) نفس المصدر ص 292.

(15) نفس المصدر ص 292.

(16) د. ستار جبار علاي البرنامج النووي الإيراني وتداعياته الإقليمية و الدولية منشورات بيت الحكمة / بغداد 2009 ص 214.

(17) انظر نفس المصدر ص ص 214- 215.

(18) نقلا عن محمد سالم الكواز م. س. ذ. ص ص 304 – 305.

(*) ابرم التحالف الاستراتيجي بين تركيا واسرائيل عام 1996 و لايزال التعاون العسكري قائما بينهما .

(19) نفس المصدر ص 306.

(20) احمد محمود طاهر العلاقات الخليجية – الإيرانية.. نظرة مستقبلية مجلة السياسة الدولية ع(146) 2001.

(21) نقلا عن محمد سالم الكواز م. س. ص 307.

(22) د. ستار جبار علاي البرنامج النووي الإيراني وتداعياته م. س. ذ. ص 215.

(23) انظر نفس المصدر ص ص 217- 218.

(24) نفس المصدر ص ص 224 _ 225.

(25) للمزيد من التفاصيل حول موقف إيران ودول مجلس التعاون الخليجي من الحرب الأمريكية على العراق راجع : طلال عتريس و آخرون (احتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا) م د و ع / بيروت ط/1 آب/ أغسطس 2004 ص ص 430-450.

(26) انظر عبد الله خليفة الشايجي العراق وامن منطقة الخليج..تداعيات الوضع الأمني في العراق على دول مجلس التعاون الخليجي المجلة العربية للعلوم السياسية/ بيروت ع(18) ربيع 2008 ص ص 151- 152.

(27) د.ستار جبار علاي البرنامج النووي الإيراني م. س. ص 216.

(28) للمزيد من التفاصيل انظر نفس المصدر ص ص 217-220.

(29) انظر شاهرام تشوبين طموحات إيران النووية ترجمة بسام شيحا الدار العربية للعلوم ناشرون بيروت ط/ 1 2007 ص ص 185-186.

(30) نفس المصدر ص 185.

(31) انظر نفس المصدر ص ص 186-187.

(32) انظر نفس المصدر ص ص 180-183.

(33) نقلا عن عبد الجليل زيد مرهون عسكرة الخليج..التصنيع الحربي العربي..اختفى لمصلحة تجارب محلية صحيفة القدس في 2007/11/28.

(34) فضلا عن ذلك فأن آراء صدرت حول مصادر قوة إيران الأخرى تفيد بان التحدي الإيراني لمجلس الأمن ليس صادرا عن اعتماد إيران على قدراتها العسكرية فحسب بل الاعتماد أكثر بالمراهنة على سلاح النفط والتحكم به انظر بهذا الصدد محمد عجمي (موقف إيران النووي .. ما هو مصدر القوة؟)www.student's future.com 2006 p6

(35) عبد الله خليفة الشايجي العراق وامن منطقة الخليج م. س. ذ. ص 145.

(36) نفس المصدر ص 154.

(37) نفس المصدر ص 154.

(38) نقلا عن صحيفة الحياة اللندنية في 2007/6/18.

(39) نقلا عن عبد الله الشايجي م. س. ص 154.

(40) نقلا عن www.aljazeera.net……10/6/2007

(41) نقلا عن Sunday times , 10/6/2007

(42) نقلا عن www.gulf issue.com 2/12/2007.

(43) 11/12/2007…….www.BBCArabic.com

(44) 4/12/2007……www.BBCArabic.com